

دور التمويل الإسلامي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

The role of Islamic finance in developing small and medium enterprises

قعيد ابراهيم¹، دية السعيد²، عمارة لخضر³

¹ جامعة الوادي (الجزائر)

² مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، جامعة الوادي (الجزائر)

³ مخبر التنمية الريفية في المناطق السهبية، جامعة الجلفة (الجزائر)

تاريخ النشر: 2022/09/30

تاريخ القبول: 2022/09/20

تاريخ الاستلام: 2021/11/14

ملخص:

تهدف الدراسة إلى محاولة إبراز إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم الإجراءات لدعمها وتطويرها، من خلال البحث عن بدائل تمويلية تراعي مختلف توجهات وتطلعات أصحاب المشاريع، فانتشر بذلك التعامل بصيغ التمويل الإسلامي التي تقدم صيغ وآليات متعددة ومتنوعة، كأحد أهم وأفضل الأساليب التمويلية المتاحة لتمويل المشاريع الاستثمارية، بما يضمن نموها وتطورها لتلعب الدور المنوط بها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما بينت الدراسة الميدانية محدودية مساهمة بنك السلام الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ بنوك إسلامية؛ تمويل إسلامي.

تصنيف JEL: M13؛ G21؛ G32

Abstract:

The study aims to highlight the problem of financing small and medium enterprises And the most important measures to support and develop it, By searching for financing alternatives that take into account the different orientations and aspirations of project owners Thus, dealing with Islamic financing formulas that provide multiple and varied forms and mechanisms has spread, As one of the most important and best financing methods available to finance investment projects, Securing its growth and development and playing the role assigned to it in achieving economic and social development, The field study also revealed the limited contribution of the Algerian Al Salam Bank to financing small and medium enterprises in Algeria.

Keywords: small and medium enterprises; Islamic banking ; Islamic finance.

Jel Classification Codes: : M13; G21; G32

أعطت مختلف الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة واهتماما كبيرين، ويعود هذا الاهتمام لما توفره هذه المؤسسات من إضافة للحياة الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الفرد والمجتمع، كما تعتبر هذه المشاريع من أهم الركائز التي تقوم عليها الاقتصاديات خاصة النامية منها، والهدف من وراء هذه المؤسسات هو بناء نسيج صناعي متكامل وكذا توفير بني تحتية وخلق فرص عمل بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو مقبولة. لكن هناك بعض المشاكل تعاني منها المؤسسات خاصة في مجال التمويل.

والجزائر كغيرها من الدول النامية أعطت اهتماما واسعا للنهوض بهذا النوع من المؤسسات وتطويره، من خلال البحث عن صيغ تمويلية جديدة تكون في مستوى تطلعات أصحاب هذه المشاريع وملائمة لها، لما لوحظ من عزوف عن تمويل بعض المشاريع بالصيغ التقليدية التي تتعامل بالفائدة. وهنا ظهرت عدة بدائل من أهمها صيغ التمويل الإسلامي والتي جاءت لتلبي تطلعات شريحة واسعة من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تحبذ التعامل مع البنوك الربوية.

الإشكالية: من خلال ما سبق تبلورت مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي :

- إلى أي مدى يمكن للتمويل الإسلامي أن يساهم في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

ومنه يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو التمويل الإسلامي ؟ وما هي أوجه الاختلاف والتشابه بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي؟

- ما أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- ماهي أهم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الفرضيات: بغرض الفهم الجيد للموضوع والإحاطة بجوانبه تم وضع الفرضيات التالية:

- التمويل الإسلامي هو تقديم أموال عينية أو نقدية من البنك إلى شخص آخر وفق شروط محددة، دون شبهة تحريم.

- يعد التمويل الإسلامي أكثر أهمية وجاذبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظراً لتنوعه وللأسس التي يقوم عليها.

- تتمثل أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الدخل الوطني والدفع بعجلة التنمية.

أهمية البحث:

- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 90% من النسيج الصناعي للجزائر وهي تواجه عدة عراقيل من أجل البقاء والاستمرار،

ومن أهم العراقيل التي تعاني منها هذه المؤسسات مشكلة التمويل.

- التعرف على أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في بعث التنمية.
- التعرف على صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الوقوف على دور بنك السلام الجزائري في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. الدراسات السابقة

1.2 دراسة عياش زبير، مناصرة سميرة (2016) التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تهدف الدراسة إلى إبراز دور التمويل الإسلامي في حل إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تضمن استمراريته وتطورها، خاصة في ظل ما تعانيه هذه المؤسسات من عوائق تمويلية. وتبين الدراسة أن أسلوب التمويل الإسلامي من شأنه أن يساهم في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتقليل من مشاكلها التمويلية، وذلك من خلال صيغته العديدة التي تمتاز بالمرونة والتكامل والتنوع، وهو ما يساهم في توفير الموارد المالية وفقا لما يتماشى مع الاحتياجات التمويلية لهذه المؤسسات

2.2 دراسة بوصيغ إبراهيم مصعب . لسلس مبارك (2019) أهمية تشجيع التمويل الإسلامي كوسيلة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الرغبة لتنوع الاقتصاد الجزائري :

تهدف الدراسة إلى طرح رؤية لتشجيع التمويل الإسلامي كوسيلة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري لكن مع شح مصادر التمويل و جذب رؤوس أموال تلقى قبولا عاما تم التوجه للتمويل الإسلامي لاعتقادهم بمشروعته، لما يمتلكه من صيغ تمويلية تشاركية تسمح لهذا القطاع في الجزائر بإعادة التوازن للموازنات المختلفة للاقتصاد الجزائري كتنويع الصادرات والتقليل من الواردات التي يمكن لتلك المؤسسات إنتاجها محليا.

3.2 دراسة ضويفي حمزة . سيليني جمال الدين، عنون فؤاد (2020) التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر :

تهدف الدراسة إلى إبراز دور التمويل الإسلامي في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر بالدفع بعجلة النمو وخلق التنوع الاقتصادي، وقد تم التوصل إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن لها النجاح والتطور في الميدان من خلال تمويلها بالصيغ التمويلية الإسلامية، وكذا فتح قنوات من أجل جلب العملة الصعبة ، من خلال الزبائن الموجودين في مختلف دول العالم وهذا بفتح بنوك إسلامية في هذه الدول.

3. التمويل الإسلامي

1.3 مفهوم التمويل الإسلامي:

يعرف على أنه "تقديم ثروة ، عينية أو نقدية ، بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يريدتها ويتصرف فيها لقاء عائد ، تبيحه الأحكام الشرعية (قحف، 2004)

كما يختلف التمويل الإسلامي على التمويل التقليدي في نقطتين رئيسيتين هما (رحيم و سلطاني، 2006) :

- خلو المشروع موضوع التمويل من أي شبهة.

- السلامة الشرعية لأسلوب التمويل

كما يمكن تعريفه على أنه ذلك النظام الذي يوفر خدمات عينية أو معنوية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية من أجل المساهمة في

تحقيق التنمية (قدي و بوزيد، 2009)

ومنه يمكن إعطاء مفهوم للتمويل الإسلامي على أنه ذلك النظام الذي يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، والذي يقدم

خدمات مالية ومعنوية للأفراد و المؤسسات ، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

2.3 خصائص التمويل الإسلامي : يمكن إبراز أهم الخصائص والمميزات في النقاط التالية : (هربان، سمير، 2015)

- خلو التمويل الإسلامي من الفائدة المسبقة عكس التمويل التقليدي .

- التمويل الإسلامي يقوم بتوجيه أمواله نحو إنتاج السلع والخدمات ، وهذا ما يعطي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني .

- يتميز هذا النظام بتنوع الصيغ التي تعطي للمؤسسات والأفراد عدة بدائل .

- خلو هذا النظام من أي شبهة محرمة .

- تمويل أعمال وأنشطة مشروعة ، أي لا يجوز تمويل مشروع ينتج سلع وخدمات يمارس في نشاطها أساليب محرمة .

- بالإضافة إلى تقديم التمويل المادي للمشاريع هناك عرض للخبرات والمهارات.

- يقوم التمويل الإسلامي بتمويل المشاريع ذات الأولوية بالنسبة للفرد والمجتمع .

- لهذا النظام عدة أشكال من الأعباء على المستثمر تحملها من جراء هذا التمويل ، وقد يتمثل في تكلفة محددة ثابتة ، أو حصة نسبية مما

يتحقق من ناتج أو ربح (شوقي، 1994)

- السعي إلى إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية من خلال العدالة في توزيع الأموال .

- غرس الأخلاق الفاضلة .

3.3 أنواع وأشكال التمويل الإسلامية: هناك نوعين من التمويل هما :

1.3.3 التمويل الإستراتيجي : والغرض من هذا النوع هو الحصول على ربح مقابل هذا التمويل .

2.3.3 التمويل التبرعي : الغرض من هذا النوع الحصول على الأجر والثواب، مثل القرض الحسن والهبة.

وتقتصر دراستنا على أشكال التمويل الإستراتيجي ومنه سوف نذكر أهم الصيغ والتي تتمثل فيما يلي :

1.1.3.3 المشاركة :هو أسلوب تمويلي يقوم بموجبه البنك الإسلامي بتمويل المؤسسة بالمبلغ اللازم ،مع توزيع الأرباح والخسارة بينهما حسب ما هو متفق عليه مع أشراكه في إدارة المشاريع ومتابعتها ومنه فإن هذه الصيغة تتيح للمشاريع فرص استثمارية أوسع وتطوير مختلف أنشطتها (مشري، 2011)

2.1.3.3 المضاربة:وهي أحد الأساليب التمويلية التي من خلالها مشاركة البنك الإسلامي لصاحب المشروع تعرف المضاربة بأنها : "اتفاق بين طرفين يبذل أحدهما فيه ماله ويبذل الآخر جهده ونشاطه في الاتجار والعمل بهذا المال، على أن يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطان، من النصف أو الثلث أو الربع... ، وإذا لم ترباح الشركة لم يكن لصاحب المال غير رأس ماله، وضاع على المضارب كده وجهده-لأن الشركة بينهما في الربح-أما إذا خسرت الشركة فإنها تكون على صاحب المال وحده ولا يتحمل عامل المضاربة شيئا منها مقابل ضياع جهده وعمله. إذ ليس من العدل أن يضيع عليه جهده وعمله ثم يطالب بمشاركة رب المال فيما ضاع من ماله مادام ذلك لم يكن عن تقصير وإهمال". (الأمين، 2000)

3.1.3.3 المراجحة : وهو عقد بيع بين الطرفين يتم من خلاله بيع سلعة للطرف الثاني مقابل هامش ربح مع إضافة مبلغ الشراء،ويمكن لطرف الثاني الذي استلم السلعة أن يسدد ما هو مستحق عليه فورا أو خلال أقساط متفق عليها.

4.1.3.3 عقد البيع الآجل:وهو تسليم السلعة حاضرة مقابل ثمن مؤجل متفق عليه وعلى فائدته،وفق شروط مضبوطة .

5.1.3.3 بيع السلم: وهو بيع آجل بعاجل،ويقصد بالآجل السلعة المتفق عليها أما العاجل فهو ثمنها،ويرخص بهذه الصيغة عند الضرورة.(مشري، 2011)

6.1.3.3 عقد الإجارة: وهو بيع خدمة أو منفعة بمدة وأجرة متفق عليها، دون اشتراط الضمان على الخدمة المقدمة إلا في حالة التقصير والإهمال.(طشطوش، 2012)

7.1.3.3 الاستصناع : وهو عقد من عقود الاستثمار،يتعهد بموجبه الصانع بصناعة شيء محدد وفق شروط ومدة معينة متفق عليها.ويوفر هذا النوع من العقود للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمويلا كافيا لتلبية احتياجاتها. (بربري و موزارين، 2017)

الفرق بين التمويل الإسلامي والتقليدي

يتم التعرف على الفرق بين التمويلين من خلال المقارنة بينهما وذكر الإيجابيات والسلبيات لكلا التمويلين، وذكر أهم أوجه الاختلاف والتشابه بينهما. 4.3 إيجابيات وسلبيات صيغ التمويل الإسلامية (هربان, سمير, 2015)

1.4.3 الإيجابيات : من أهم إيجابيات التمويل الإسلامي نجد :

- الاهتمام بالحياة الاجتماعية للفرد والمجتمع .
- توفير الحلول التمويلية المناسبة وتلبية مختلف الحاجات الضرورية .
- تعتبر البنوك الإسلامية ملاذا للكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث التمويل ، وهذا راجع للإجراءات البسيطة والشفافة في نفس الوقت وعدم المبالغة في شروط التمويل .
- السعي إلى تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية

2.4.3 السلبيات :

- يعتبر دخول المستثمرين وخروجهم في أي وقت من أجل المضاربة من حيث تحديد الأرباح أمرا صعبا.
- التفاوت من حيث تاريخ الإيداع، وهذا ما يصعب من الوصول إلى التحديد الدقيق للأرباح ، حيث أن كل شخص أو مستثمر يختلف تاريخ إيداعه وفتحته للحساب .
- استمرار المضاربة بعد توزيع الأرباح : تمثل قضية توزيع الأرباح مع بقاء المضاربة إشكالا آخر من حيث توزيع الأرباح .

5.3 إيجابيات وسلبيات التمويل التقليدي :

1.5.3 الإيجابيات :

- تنوع مصادر التمويل التقليدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مصادر داخلية وأخرى خارجية .
- تنوع القروض واختلافها بحسب مدتها ، فنجد منها طويلة الأجل، والمتوسطة والقصيرة .
- تقوم البنوك التقليدية بالبحث عن مختلف الصيغ المناسبة، من أجل توفير الظروف المناسبة لخلق وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقوم فكرة بقاء البنوك التجارية وتطورها على نظام الفائدة، فالبنك التجاري يسعى إلى تحقيق أكبر عائد صافي من خلال الفرق بين الفوائد الدائنة والمدنية، من خلال التعاملات التي يقوم بها مع المودعين لأموالهم والمقترضين للأموال.

2.5.3 السلبيات :

للت التمويل التقليدي عيوب كثيرة تؤثر على المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة نذكرها منها (هربان, سمير, 2015) :

- حرمان المؤسسات من مختلف الفرص الاستثمارية، بسبب قلة الأموال الموجودة في أرصدة البنوك بسبب تهاافت مختلف المستثمرين على هذا النوع من التمويل.
- محدودية هذا التمويل يقلل من فرص نجاح المؤسسة وتطورها،
- قصر مدة القرض في أغلب الأحيان .
- ارتفاع سعر الفائدة على القروض .
- قلة الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البنوك التقليدية، يقلل من توسيع أنشطتها الاستثمارية وتطوير ذاتها

4. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.4 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر :

لم يتم تحديد تعريف واضح وشامل من قبل المشرع الجزائري، حيث كان آخره إصدار القانون 18-01 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق ل 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها كل المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات وتشغل ما بين 0 إلى 250 عامل وأن لا يتجاوز رقم أعمالها 4 مليار دينار جزائري أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 1 مليار دينار جزائري وان تستوفيا معايير الاستقلالية . ويمكن تلخيص التعريف السابق في الجدول التالي :

الجدول (01) : أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مؤسسة متوسطة	مؤسسة صغيرة	مؤسسة مصغرة	
250.50	49.10	9.1	عدد العمال
ما بين 4.400 مليار دج	اقل من 400 مليون دج	اقل من 40 مليون دج	رقم الأعمال. دج
ما بين 1.200 مليار دج	اقل من 200 مليون دج	اقل من 20 مليون دج	الحصيلة السنوية. دج

المصدر : القانون رقم 17 - 02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق 10 جانفي 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص 6

2.4 خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

- يمكن ذكر أهم خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما يلي:
- سهولة التأسيس والنشأة، ويتناسب مع اقتصاديات البلدان النامية .
- صغر حجم رأس مال هذه المشروعات، مما يمكنها من سهولة الحصول على التمويل اللازم . (خوني و حساني، 2008)
- السهولة والبساطة في التنظيم من خلال اللامركزية في التسيير، من خلال التحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام . (السكرانة، 2008)

- جودة منتجاتها، وهذا لاعتمادها على مهارات عمالها الحرفية والمهنية العالية، وهذا حتى تصنع لنفسها اسما متميزا .
- تعتبر بمثابة المورد الأساسي والقاعدة الخلفية لصناعات الكبيرة.
- استرداد القروض في فترة زمنية قصيرة، بسبب صغر رأس مالها المستثمر. (خبابة، 2013)
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محلية أو جهوية النشاط، ما يمكنها من الاستغلال الأمثل للموارد المحلية وقضائها على البطالة. (خوني و حساني، 2008)

3.4 الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور مهم وبارز في تنمية الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفرد والمجتمع علي حد سواء. ويمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط التالية :
- زيادة الدخل الوطني خلال فترة زمنية قصيرة، مقارنة بالمؤسسات الكبيرة .
 - انتشار هذه المؤسسات محليا و جهويا، يسمح بتوسيع حجم الطبقة المتوسطة، وتقليص حجم الطبقة الفقيرة من خلال دخول عدد كبير من الأفراد ومساهماتهم في هذه المشاريع .
 - تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتنوع نسيجها الصناعي .
 - تعتبر من أهم البدائل والخيارات لدخول المرأة لنشاط الاقتصادي. (الدراجي و بوعزيز، 2019)
 - للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في القضاء على البطالة.
 - يساهم هذا النوع من المؤسسات في التقليل من العجز على مستوى ميزان المدفوعات، وخاصة في الدول النامية من خلال عملية التصنيع بدلا من الاستيراد . وهذا من خلال تنويع منتجاتها واعتمادها على المواد الأولية المحلية . (برجي، 2012)
 - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مشروعات ذات كثافة عمالية بسبب محدودية رأس مالها .
 - في وجود هذا النوع من المؤسسات يمكن تعبئة رؤوس أموال الأفراد ومختلف الهيئات الغير الحكومية، وتوجه بها للاادخار ثم للاستثمار كمرحلة ثانية، بدلا من توجيه هذه الأموال للاستهلاك الفردي الغير المنتج .
 - يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في تزويد المؤسسات الكبيرة بالمواد الأولية وبعض المنتجات نصف المصنعة لاستعمالها في منتجاتها، وكذا إمدادها باليد العاملة المؤهلة والمدربة. (حميدي ي.، 2008)
 - تساهم المؤسسات في المحافظة على استمرارية المنافسة داخليا وخارجيا وهذا من خلال سعر المنتج و شروط الائتمان والخدمة في الأساليب و الهدف هو تلبية طلبات المستهلكين وتحقيق الأرباح و المحافظة على الحصة السوقية .

4.4 أهمية التمويل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تتمثل أهمية التمويل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي :

- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة واستفادة المؤسسات منها

- تجاوز العجز المالي والحماية من خطر الإفلاس والتصفية. (هربان, سمير, 2015)

- يساهم التمويل في تعظيم رأس المال الثابت للمؤسسة .

5.4 أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

- يعتبر الركود الاقتصادي من أهم العوامل التي تعجل بفشل المؤسسات واندثارها . (النجار, 1999)

- يعتبر العقار الصناعي المخصص للاستثمار من أهم المعوقات التي ترهن إقامة هذه المؤسسات، حيث أن مدة الانتظار للحصول عليه

تتجاوز في العموم أكثر من سنتين (حسب إحصائيات البنك العالمي للاستثمار). (جمعي, 2011)

- شدة المنافسة ودخول منتجات أجنبية بديلة، وبأقل كلفة وكذا ضعف المؤسسات المحلية، أدى بهذا النوع من المؤسسات إلى العجز والفشل الأكيد.

- تفتقد المؤسسات الاقتصادية في غالب الأحيان إلى قاعدة بيانات تمكنها من وضع مختلف سياساتها. مما يؤثر سلبا في تجسيد فرصها الاستثمارية وتطويرها . (حميدي و عوينان)

- قلة التعاون بين المؤسسات الكبرى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة

- مشكل تسويق المنتجات محليا وكذا الوصول الى الأسواق الأجنبية. وهذا راجع لعدة أسباب منها: ضعف الآليات التسويقية لدى المؤسسة، وكذا المنافسة الشديدة وغيرها من الأسباب .

- ارتفاع معدلات الضريبة على الأعمال، الدخل والأرباح مما ينعكس سلبا على أداء نشاطها ويهين تطورها .

6.4 مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تعتبر الأموال الشريان الرئيسي لأي مؤسسة، ومنه فإن مختلف الدول تعمل على توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات الناشئة، من خلال عدة صيغ تمويلية والتي تتمثل فيما يلي :

1.6.4 صيغ التمويل الكلاسيكية (التقليدية) : يتم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة طرق نذكر من أهمها :

1.1.6.4 التمويل الذاتي : هذا التمويل يتمثل فيما يدخره صاحب المشروع من أموال ليقوم بصرفها على المشروع عند الحاجة، حيث

يأخذ عدة أشكال فقد تكون سيولة (مبالغ مالية) أو عقارات أو أراضي، أو يلجأ إلى أقاربه أو أصدقائه .

2.1.6.4 التمويل عن طريق القروض البنكية (الائتمان المصرفي) :وتتمثل فيما يلي (فدي, عبد المجيد; دادن, عبد الوهاب):

- القروض المستندية كتقنية لتمويل الاستيراد والتصدير .

- قروض الاستغلال.

- قروض الاستثمار

- يمكن للدولة أن تقدم إعانات مالية أو عينية أو إعفاءات بالنسبة للمشاريع التنموية والتي تقدم إضافة للاقتصاد الوطني .

3.1.6.4 إعانات الدولة والهيئات الخارجية : والمتمثلة فيما يلي (جديدي، 2007)

إعانات الدولة : وتأخذ شكلين إما إعانات مالية ، تتمثل في القروض التي تمنحها (ANSEJ) وغيرها من الصناديق، أو إعانات جبائية وشبه جبائية تقدمها البنوك للمؤسسات الصغيرة في بداية نشاطها ، وهذا قصد التحسين من وضعيتها المالية.

أما بالنسبة للهيئات الخارجية فمن أمثلتها نجد : البنك الأوربي للاستثمار والذي يمول المشاريع طويلة الأجل والتي هي داخل منطقة الشراكة حيث أن هذه القروض لا تتعدى 25 مليون أورو .

المؤسسات المالية الدولية : هذا التمويل هدفه تشجيع ومساعدة القطاع الخاص في الدول النامية ، بشرط أن تكون مربحة لهاته المؤسسات

2.6.4 صيغ التمويل الإسلامي : مما لا شك فيه فإن البنوك الإسلامية قد أعطت بدائل تمويلية جديدة، تتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المفاضلة بينها وبين البنوك التقليدية التي تعتمد بالأساس على القروض بالفائدة .

3.6.4 التمويل عن طريق رأس المال المخاطر: وهو أن تساهم المؤسسة بنسبة معينة من قيمة الاستثمار دون اللجوء للاستقراض أو المصادر الأخرى، وعليه فإن هذا التمويل مبني على المشاركة في الأرباح والخسائر. (بن علي و بوصبيح، 2017)

4.6.4 نظام حاضنات الأعمال : الهدف منه مرافقة المشاريع الإبداعية وتطويرها وهذا من خلال توفير الدعم والحوافز المشجعة من أجل تنمية المؤسسات المصغرة.

5. واقع تمويل بنك السلام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.5 تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نمواً كبيراً في عددها خلال الفترة (2015-2019) وهذا ما يمكن توضيحه من خلال

الجدول التالي : (الصناعة، 2016-2020)

الجدول (02): تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة (2015-2019)

السنوات	عدد المؤسسات	نسبة التطور %
2015	934569	
2016	1022621	9,42
2017	1074503	3,68
2018	1141863	3,10
2019	1193339	7,21

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من وزارة الصناعة والمناجم

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر من سنة لأخرى، حيث كانت عدد المؤسسات سنة 2015 حوالي 934569 مؤسسة، ليقفز هذا العدد الى 1022621 مؤسسة أي بزيادة تقدر ب 88052 مؤسسة وبنسبة تطور تقدر ب 9,42 %، ليقفز عددها في نهاية 2019 الى 1193339 مؤسسة.

2.5 أشكال التمويل ببنك السلام الجزائري :

يساهم بنك السلام في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث تمثل المؤسسات المتوسطة نسبة 50 % من محفظة التمويلات، تليها المؤسسات الصغيرة (السلام، 2019) ، والجدول الموالي يبين أشكال التمويل لسنتي 2018 و 2019.

الجدول (03): أشكال التمويل ببنك السلام (الجزائر)

أشكال التمويل	2018	2019	نسبة التغير %
المؤسسات الخاصة	61544054	75826463	23%
المؤسسات العمومية	9368	14352	53%

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير بنك السلام 2019

يبين الجدول أعلاه أن قيمة التمويل للمؤسسات الخاصة ارتفعت بين سنتي 2018 و 2019 من 61544054 دينار جزائري إلى 75826463 دينار جزائري بنسبة تغير 23 % ، أما بخصوص المؤسسات العمومية فبلغت قيمة التمويل 14352000 دينار

جزائري خلال سنة 2019. في حين كانت 9368000 دينار جزائري سنة 2018، وهو ما يبين زيادة التمويل بنسبة 53% أي توجه البنك لتمويل المؤسسات العمومية أكثر منه للمؤسسات الخاصة ويمكن أن يرجع ذلك للبيئة المحيطة بالبنك .

3.5 توزيع التمويلات للمؤسسات حسب القطاعات لبنك السلام :

يوفر بنك السلام توليفة من الصيغ في سبيل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . والجدول التالي يوضح القطاعات التي يقوم بنك السلام بتمويلها .

الجدول (04): القطاعات الممولة من طرف بنك السلام (الجزائر)

النسبة	القطاع
51%	تجارة
15%	تصنيع
13%	تأجير العقارات والخدمات التجارية
8%	بناء
3%	الزراعة والصيد
3%	الصناعة الإستراتيجية
1%	الصحة والعمل الاجتماعي
1%	النقل والاتصالات
1%	المطاعم والفنادق
4%	قطاعات أخرى

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير بنك السلام 2019

مما سبق فإن قطاع التجارة يحوز على حصة الأسد من التمويلات المقدمة من مصرف السلام ب 51% ويأتي في المرتبة الثانية قطاعي التصنيع وتأجير العقارات والخدمات التجارية بنسب متقاربة 15% و 13% على التوالي. أما القطاعات الأخرى فتمويلها من 1% إلى 8%.

6. الخلاصة

مما لا شك فيه أنّ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في الدفع بعجلة التنمية خاصة الاجتماعية والاقتصادية وخصوصا بالنسبة للدول النامية، وهذا من خلال ما توفره من مناصب شغل وكذا خلق للقيمة المضافة. لكن في المقابل نجد أن هناك عدة مسببات تحول دون تطور هذه المشاريع أو حتى بقاءها، ومن أهم هذه المسببات التمويل. حيث أن التمويل التقليدي لم يف تطلعات أصحاب هذه المشاريع، مع أن هذه المشاريع لا يمكن أن تنفي نجاحها، مع وجود فئة من أصحاب هذه المؤسسات يرون أن التمويل التقليدي القائم على الفائدة هو مشكلة بحد ذاتها. ومنه فإن صيغ التمويل الإسلامي قد أحدثت ثورة من حيث مبادئ التمويل ويعطي متنفسا لأصحاب هذه المشاريع، حيث جاءت هذه الصيغ التمويلية الإسلامية لتتلائم مع هذه المؤسسات وحل مشاكلها التمويلية.

7. النتائج

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم البدائل لتنويع الاقتصاد ورفع من الناتج الداخلي الخام.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة من خلال تشغيل اليد العاملة في مختلف المجالات.
- أعطت صيغ التمويل الإسلامي عدة بدائل لأصحاب المشاريع الذين لا يفضلون التعامل مع البنوك التقليدية.
- صيغ التمويل الإسلامي تستهدف تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبرى.
- تتجه الجزائر في الآونة الأخيرة لتعميم شبائيك صيغ الصيرفة الإسلامية، في مختلف البنوك المعتمدة.

8. التوصيات

- التشجيع على خلق المشاريع وإعطائها العناية اللازمة.
- فتح نوافذ تهتم بالصيغ التمويل الإسلامي خارج الوطن، من أجل تحصيل الأموال بالعملة الصعبة.
- على البنوك التقليدية وخاصة الإسلامية منها بفتح مجال التعاون للأفراد الذين عندهم اهتمام بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدفع بما لاستخدام صيغ التمويل الإسلامية في عملية التمويل من خلال القيام بعمليات إخبارية لهذه الصيغ على مستوى القنوات التلفزيونية والجرائد والمجلات من خلال شرحها وأهم مميزاتا وطيفية الاستفادة منها.

9. الإحالات والمراجع :

- قحف، منذر ، (2004)، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثالثة، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- رحيم، حسين، سلطاني، محمد رشيد، (21 - 22 نوفمبر 2006)، نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : المضاربة ، السلم والإستصناع، الملتقى الدولي حول : سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر.
- قدي، عبد المجيد، عصام ،بوزيد ، (5 - 6 ماي 2009)، التمويل الإسلامي في الاقتصاد المفهوم والمبادئ ، مداخلة في الملتقى الدولي حول :الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية للنظام المصرفي الإسلامي، المركز الجامعي خميس مليانة ، الجزائر.
- سمير، هريان ، (2015)، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة :مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف،الجزائر .
- شوقي أحمد، دنيا، (1994) ، كفاءة نظام التمويل الإسلامي، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة ، المجلد الأول، العدد التاسع، ص 114- 116 ؛
- مشري، محمد ناصر،(2011)، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)،رسالة ماجستير ، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف.
- حسن، الأمين،(2000) المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، الطبعة الثالثة ، جدة ،السعودية ،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب .
- مشري ، محمد ناصر،مرجع سابق .
- هايل عبد المولى ، طشطوش ، (2012) ،المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية،الطبعة الأولى ، عمان ، دار الحامد .
- بربري ،محمد أمين ،موزارين ، عبد المجيد،(6-7 ديسمبر 2017) ، دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،الملتقى الوطني الموسوم ب: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة حمه لخضر الوادي ،الجزائر.
- سمير ،هريان، مرجع سابق .
- نفس المرجع .
- القانون رقم 17 - 02 المؤرخ في:(10 جانفي 2017) ، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- رابح ، خوني ، رقية ، حساني ، (2008) ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها ،ط1، الجزائر، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع .
- بلال خلف ، السكارنة ،(2008) ، الريادة و إدارة منظمات الأعمال ، عمان ، الأردن ، دار المسيرة .
- خباية ، عبد الله، (2013) ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة ،الإسكندرية ،مصر ، دار الجامعة الجديدة .
- رابح ،خوني، رقية، حساني ، مرجع سابق .

- راقى ، الدراجي ، بوعزيز ، إبراهيم ، (2019) ، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب إجراءات القانون الجديد 17_02 ، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصر ، المجلد 02 ، العدد 01 ، ص 12 ؛
- برجى ، شهرزاد ، (2012) ، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر .
- يوسف ، حميدي ، (2008) ، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة ، أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر .
- سمير ، هريان ، مرجع سابق .
- فريد راغب ، النجار ، (1999) ، إدارة المشروعات و الأعمال صغيرة الحجم ، الإسكندرية ، مصر ، مؤسسة شباب الجامعة .
- عمار ، جمعي ، (2011) ، إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ، أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر .
- عبد الرزاق ، حميدي ، عبد القادر ، عوينان ، (بدون تاريخ) دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة - مع الإشارة لبعض التجارب العالمية - الملتقى الدولي الموسوم ب: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة محمد بوضياف - المسيلة ، الجزائر .
- قدي ، عبد المجيد ، دادن ، عبد الوهاب ، (بدون تاريخ) ، محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ، الملتقى الدولي الموسوم ب : سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات مع الاشارة للجزائر والدول النامية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر .
- جديدي ، روضة ، (2007) ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية ، دراسة حالة ولاية الوادي ، رسالة ماجستير ، المدرسة العليا للتخطيط والإحصاء التطبيقي ، الجزائر .
- عبد المؤمن ، بن علي ، رحيمة ، بوصبيح صالح ، (6 -7 ديسمبر 2017) ، آليات ودعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، الملتقى الوطني الموسوم ب: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة الوادي ، الجزائر .
- وزارة الصناعة والمناجم ، (2016-2020) ، النشرة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رقم 28-36 ، الجزائر ، على الرابط: <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique> .
- بنك السلام ، (2019) ، التقرير السنوي ، الجزائر .